



Artificial Intelligence and its Role in Administrative Evidentiary Procedures

Asst. Lecturer. Hussein Khudhair Abbas
Imam AlKadhim University College , husseinkhudair@iku.edu.iq

ARTICLE INFORMATION

Received: 2 Feb 2026
Accepted: 23 Feb 2026
Published: 1 Jun 2026

Keywords:

- Artificial Intelligence
- Judicial Evidence
- Means of Proof
- Administrative Judiciary.

ABSTRACT

Artificial Intelligence (AI) stands as a pinnacle of modern technology, representing the culmination of decades of scientific research and substantial investment dedicated to developing systems capable of simulating cognitive functions and executing complex tasks. These advancements have profoundly impacted traditional frameworks, addressing their limitations in resolving intricate problems, thereby necessitating the establishment of a robust legal framework to regulate AI systems.

In the context of these technological strides, evidence remains the fundamental manifestation of truth sought by all parties in administrative disputes, including judges and litigants. Consequently, there is a growing trend toward leveraging modern methodologies to ascertain factual truth, most notably intelligent systems led by AI. However, this integration presents a novel challenge regarding the extent of its applicability within the judicial sphere, particularly in the domain of judicial evidence.

الذكاء الاصطناعي ودوره في الإثبات امام القضاء الإداري

م.م حسين خضير عباس الحجامي

كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة ، huseinkhudair@iku.edu.iq

معلومات المقالة

الملخص

يعد الذكاء الاصطناعي من اهم وأكثر التكنولوجيا الحديثة، كونه نتاج ثمرة جهود مبدولة من قبل العلماء لعقود من الزمن حيث بذلوا الكثير من المعرفة والأموال بغية الوصول الى خلق نظام اصطناعي يفكر ويساعد في القيام ببعض المهام والواجبات، وهذه الخطوات كان لها أثر كبير على واقع بعض الأنظمة التي يعدها البعض عاجزة عن حل بعض المشاكل مما يستوجب توجيه لتنظيم قانوني خاص لأنظمة الذكاء الاصطناعي.

تاريخ الاستلام : ٢ شباط ٢٠٢٦

تاريخ القبول : ٢٣ شباط ٢٠٢٦

تاريخ النشر : ١ حزيران ٢٠٢٦

وامام هذه الأنظمة المتقدمة من التكنولوجيا، يشكل دليل الإثبات بصورة عامة مظهر من مظاهر الحقيقة التي يطمح الوصول اليها الجميع بما فيهم القاضي الإداري والمتقاضين في الدعوى الإدارية، ومن هنا أصبح الكل يسعى الى البحث عن الحقائق من خلال استخدام مختلف الاساليب الحديثة، والتي تتمثل بالأنظمة التكنولوجية ذات الطابع الذكي وفي طليعة تلك الأنظمة الذكاء الاصطناعي، حيث يمثل الاخير تحديا جديدا من خلال مدى إمكانية تطبيقه في مجال القضاء وبالأخص بالإثبات القضائي.

الكلمات المفتاحية:

- الذكاء الاصطناعي

- الإثبات القضائي

- ادلة الإثبات

- القضاء الإداري

المقدمة

ان الاهتمام بالتقنيات الحديثة وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي، بدء خلال فترة عقدين من الزمن، وذلك بسبب المجالات التي دخل بها والإنجازات الكبيرة التي حققها على جميع الأصعدة، حيث اتجه العلماء الى تطوير هذه التقنية وذلك من اجل ان تكون قريبة من الذكاء البشري، وعلى هذا الأساس وفي ظل تطور هذه التقنية أصبح هناك حاجة مهمة الى ادخالها في مجال الاثبات امام القضاء الإداري.

وان الاثبات القضائي دورة ليس بالقليل من خلال ان كل الادعاءات أيا كانت لا بد من ان يتم اثباتها بسبب تعلقها بحقوق المتخاصمين، حيث الحق بلا دليل هو العدم سواء، وكل هذه الإجراءات غايتها الاساسية هي الاستعانة بالوسائل الحديثة في الاثبات وتطبيقه من قبل القاضي الإداري في سبيل احقاق الحق بين طرفي الخصومة، كما ان الاثبات يؤدي الى دحض الافتراءات الكاذبة والكيدية وتأمين حقوق طرفي الدعوى دون محاباة لطرف دون الاخر.

ان الاستعانة بالوسائل الحديثة في الاثبات امام القضاء الإداري يعد من اهم التطورات في العصر الحديث حيث من خلالها يتمكن القاضي من الوصول الى العدالة بين اطراف الدعوى وهذه الوسائل ليست ثابتة وانما متغيرة وتتطور بتطور الوقائع والاحداث، كما لا بد ان تكون تلك الإجراءات مشروعة والا كانت تلك الوسائل باطلة، الا اذا كانت تلك الوسائل لا تؤدي الى الاعتداء على حقوق المتخاصمين او المساس بهم حيث يجب عدم الاعتداء او انتهاك حقوق الافراد المادية او المعنوية تحت اي ظرف او طارئ، فيتعين على القاضي الإداري الا يبيت في قراراته اثناء الفصل في الدعوى المعروضة امامه الا من خلال إجراءات مشروعة تحترم حقوق طرفي الدعوى وتؤمن بها الضمانات التي يتم رسمها من خلال الاطر القانونية.

اولاً / اهمية الدراسة:

سوف يركز هذا البحث على دراسة تأثيرات التي تحدثها التقنيات الحديثة وعلى راسها الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي، وبالأخص دورها في الاثبات القضائي امام القضاء الإداري والآليات التي تتعامل بها محاكم القضاء الإداري في ظل التطورات العلمية والتكنولوجية دائمة الاستمرارية، كما تظهر أهمية البحث من خلال استعراض القوانين المتعلقة في الاثبات ومدى النص عليها، في ظل عدم وجود قوانين خاصة تنظم هذه التقنيات.

ثانياً / اشكالية الدراسة:

ان موضوع الذكاء الاصطناعي من المواضيع ذات الطابع الحديث التي سرعان ما ان دخلت في اغلب المجالات حيث لم يقتصر على مجال دون الاخر، وفي هذا البحث نسعى بان نسلط الضوء على الحاجة الملحة من خلال استعمال التقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء الإداري لاسيما الاستعانة به بالاثبات، ومن هذا المنطلق نطرح بعض التساؤلات الأتية:

- ما أهمية الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء الإداري؟
- ما هو الاساس القانوني الذي يسمح للقضاء الإداري الاستعانة بالذكاء الاصطناعي؟
- ما هو دور الذي يلعبه الذكاء الاصطناعي في الاثبات امام القضاء الإداري؟

ثالثاً/ منهجية الدراسة:

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي الاستقرائي من اجل جمع المعلومات في سبيل الوقوف على الآراء التي جاء بها الفقهاء والنصوص القوانين، حول مدى إمكانية استعمال الذكاء الاصطناعي في الاثبات امام القضاء الإداري.

رابعاً/ خطة الدراسة:

لمعالجة الاشكالية السابقة وغيرها من الاشكاليات والتساؤلات التي ممكن ان تطرح في هذا الموضوع قسمنا بحثنا على ثلاث مطالب، تناولنا في المطلب الاول مفهوم الذكاء الاصطناعي، والذي قسمناه على فرعين، تكلمنا في الفرع الاول عن تعريف الذكاء الاصطناعي واهميته، اما الثاني فخصصناه الى ذاتيه الذكاء الاصطناعي ومبادئ تطبيقه. وجاء المطلب الثاني الى بيان مفهوم الاثبات القضائي بالوسائل الحديثة، والذي قسمناه على فرعين تطرقنا في فرع الأول الى تعريف الاثبات القضائي بالوسائل الحديثة واهميته، اما الثاني تناولنا فيه انظمة الاثبات القضائي بالوسائل الحديثة. في حين تناولنا بالمطلب الثالث الذكاء الاصطناعي في الاثبات القضائي، حيث جاء الفرع الأول لبيان أساس الاستعانة بالأدلة الحديثة في الاثبات امام القضاء الإداري، والفرع الثاني مجال الذكاء الاصطناعي في ادلة الاثبات.

المطلب الاول

مفهوم الذكاء الاصطناعي

مع التطور الحاصل في التحول الرقمي في المجالات القضائية أصبح الذكاء الاصطناعي من العناصر المهمة والفعالة في تطوير أساليب العمل القضائي وبالأخص في مجال القضاء الإداري، الا انه ومع ذلك لا بد من معرفة طبيعة الذكاء الاصطناعي واستخداماته العملية التي تكون شرط أساسي لتحليل جميع اثاره القانونية على ضمانات الإجراءات القضائية العادلة، ومن هذا الأساس سنتناول في هذا المطلب بيان مدلول الذكاء الاصطناعي واهميته بالفرع الأول، اما الفرع الثاني سنتناول بيان ذاتيه الذكاء الاصطناعي واساس استخدامه.

الفرع الأول

مدلول الذكاء الاصطناعي واهميته

تعددت التعاريف التي قيلت في الذكاء الاصطناعي فلا يوجد تعريف شامل وجامع له وذلك لحدائه هذا النوع من الأنظمة ومساسها بأغلب مرافق دولة، ومن هذا المنطلق سنقوم بتقسيم هذا الفرع الى محورين، نتناول في المحور الأول تعريف الذكاء الاصطناعي وفي المنحور الثاني نتناول أهميته في المجال القضائي.

المحور الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي:

قبل ان نشعر في إعطاء تعريف معين للذكاء الاصطناعي؛ لا بد من الإشارة الى انه يعد من اهم التطورات التكنولوجية في هذا القرن والذي يشير الى مقدره الآلات على محاكاة الذكاء البشري في أداء المهام والواجبات، كما انه يشمل العديد من التطبيقات ومثال ذلك ما تعلق بأنظمة التعليم الالي وأنظمة التعرف على الصوت والصورة وكذلك ما تعلق بالأنظمة الروبوتية، كما انه يمكن ان يوفر فرص جديدة لحماية حقوق الانسان من خلال الحصول على افضل الخدمات

الأساسية ومنها ما تعلق في مجال (التعليم، الصحة، القضاء) وكذلك المساواة ما بين الأشخاص من مختلف بلدان العالم وحمائتهم من الاستغلال⁽¹⁾.

هناك تعريف عديدة تناولت بيان مفهوم الذكاء الاصطناعي؛ حيث عرف على انه " جزء من علوم الحاسب الآلي يهدف إلى تصميم أنظمة ذكية تعمل على جعل الحاسب الآلي يمثل ويحاكي التفكير الإنساني وبعض قدرات السلوك الإنساني، ويعطيها ذات الخصائص التي نعرفها الذكاء في السلوك البشري"⁽²⁾، كما يعرف أيضا بانه " تمكين الآلات للقيام بالأشياء التي يقوم العقل البشري"⁽³⁾.

كما عرف أيضا على انه " جزء من علم الحاسبات التي يهتم بأنظمة الحاسوب الذكية تلك الأنظمة التي تمتلك الخصائص المرتبطة بالذكاء واتخاذ القرار والمثابرة لدرجة ما للسلوك البشري فيما يخص اللغات والتعليم والتفكير وحل المشاكل"⁽⁴⁾، ويعرف أيضا على انه " عبارة عن برامج تتيح للحاسوب الآلي محاكاة بعض الوظائف لمخ الانسان بطرق محدودة والتي تتم من خلال تنفيذ هذه البرامج على حاسبات كبيرة او حاسبات متوسطة او حاسبات شخصية"⁽⁵⁾، وهناك من يعرفه على انه " محاولة جعل الكمبيوتر أو الآلة التي تعمل بالبرمجة مثل الإنسان، سواء في تفكيره أو تصرفاته أو حله مشكلاته وممارسته لكافة نواحي الحياة اليومية وذلك عن طريق دراسات تجري على الإنسان وتستخلص منها نتائج تساعد في تفسير سلوك الإنسان وبرمجة ذلك لتطبيقه على الآلة"⁽⁶⁾.

اما التعريف التشريعي للذكاء الاصطناعي فان اغلب التشريعات لم تعط تعريف دقيق وذلك سبب حداثة الامر الذي ترك امر تعريفه الى الفقهاء المختصون، وهو نفس النسق الذي سار عليه المشرع العراقي حيث لم ينظم الذكاء الاصطناعي بشكل واضح ودقيق في قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية⁽⁷⁾.

اما في نطاق الدولي فقد عرف قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي في المادة (3) بانه " يعني نظامًا قائمًا على الآلة مصمم للعمل بمستويات متفاوتة من الاستقلالية وقد يُظهر القدرة على التكيف بعد النشر، والذي يستنتج، لأغراض صريحة أو ضمنية، من المدخلات التي يتلقاها، كيفية إنشاء مخرجات مثل التنبؤات أو المحتوى أو التوصيات أو القرارات التي يمكن أن تؤثر على البيانات المادية أو الافتراضية"⁽⁸⁾.

ويتضح من هذه التعريفات التي تم تناولها بان الذكاء الاصطناعي يمثل الاساس والقدرة على تحليل العديد من بيانات والوظائف المختلفة اذ يمثل فئة من برامج الحاسوب التي تكون مصممة لحل الكثير من المشاكل التي تتطلب التفكير الاستدلالي وصنع القرارات في ضوء تحليل البيانات والتصنيف والتحسين.

كما انه يعد أحد فروع علوم الحاسوب من خلال قدرة الآلات وأجهزة الحاسوب على أداء المهام والواجبات ذات صفة معينة في ضوء خلق وتصميم برامج تحاكي الى حد ما الذكاء الإنساني، اذ يتمكن الحاسوب من أداء بعض المهام بدلا من الشخص الطبيعي وتتشابه الى حد ما تقوم به الكائنات الذكية من خلال (التفكير، السمع، التكلم، الحركة، التعلم) من خلال التجارب السابق بأسلوب أكثر تنظيم وواقعية⁽⁹⁾.

المحور الثاني: أهمية الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء الإداري:

تظهر أهمية الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء الإداري من خلال مجموعة من الاستخدامات التي تنسجم وتقوي النظام القضائي، وهذا يتمثل بدءً من المرحلة الأولى لإقامة الدعوى وانتهاءً الى اصدار الحكم القضائي المكتسب

درجة البتات. كما تظهر أهميته من خلال انشاء السجلات والانظمة الالكترونية ومن امثلة ذلك (نظام سير الدعوى الالكتروني)⁽¹⁰⁾.

ان استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكمات القضائية تستند الى عدد كبير من الأمثلة، والتي تفترض ان تستخرج من الالة الحاسوب قواعد القرار بصورة ذاتية وتلقائيا، وهو ما يجعل من استخدامات الذكاء الاصطناعي في القضاء الإداري وفقا الى النصوص القانونية والتي تتعلق بالمنازعات الإدارية وهذا يكون من خلال محاكاة القرار الذي يتخذ من قبل الشخص الطبيعي استنادا الى قواعد معينة، والذي يهدف الى إعادة انتاج النتيجة البشرية في ضوء تحليل البيانات المقدمة للموضوع المطلوب حله ومعالجته⁽¹¹⁾.

كما تظهر أهميته من خلال المعالجة الالكترونية لبيانات ووقائع القضية المعروضة امام القضاء والتي تتم بطريقة دقيقة وواضحة لجميع افراد المجتمع والتي تمكنهم من معرفة الخيارات المعروضة عليهم والتي يتيحها الذكاء الاصطناعي بصورة كاملة وفي الوقت المناسب، الامر الذي يؤدي الى اتاحة كافة المعلومات والبيانات للأفراد من اجل تحقق العلم الكافي بنتائج نزاعاتهم في حالة انهائه عبر الذكاء الاصطناعي⁽¹²⁾.

الفرع الثاني

ذاتيه الذكاء الاصطناعي ومبادئ تطبيقه

يدخل الذكاء الاصطناعي في الكثير من المجالات التي تقوم بها الدولة في إدارة مرافقها المتنوعة، حيث يهدف الى انشاء أنظمة قادرة على القيام بالكثير من المهام وهذا لا يكون الا من خلال وضع أسس تبين عمله، كما انه يتشابه في بعض الجوانب مع أنظمة قريبة منه وبنفس الوقت قد يختلف عنهم في جوانب اخرى، ومن هذا المنطلق سنتناول بيان ذاتيه الذكاء الاصطناعي عن التقاضي الالكتروني بالمحور الأول، وفي المحور الثاني سنبين أساس استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء الإداري.

المحور الأول: ذاتية الذكاء الاصطناعي عن التقاضي الالكتروني:

قبل ان نخوض في بيان ذاتية كل منهما لابد من تعريفهم، بخصوص تعريف الذكاء الاصطناعي سبق وان تم بيان مضمونه فنحيل الى ذلك، اما التقاضي الالكتروني فيقصد به " سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستحدثة ضمن نظام او أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، والتي تعتمد على منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الانترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية الالكترونية بنظر الدعوى والفصل بها وتنفيذ الاحكام بغية الوصول للفصل السريع في الدعوى وتسهيل الإجراءات على المتقاضيين"⁽¹³⁾.

على الرغم من التقارب ما بين الاثنين - الذكاء الاصطناعي والتقاضي الالكتروني- في بعض الجوانب من حيث استخدام تقنيات التعلم الالي لتحليل البيانات القانونية او في سبيل تسريع الإجراءات من خلال تحسين التكنولوجيا، الا انه ومع ذلك نرى بعض الاختلاف فيما بينهم؛ نوجز منها التقاضي الالكتروني يعتمد على استخدام الأدوات التكنولوجية في العمليات القضائية ومثالها (تسجيل الدعوى وعقد الجلسات عن بعد)، في حين يعتمد الذكاء الاصطناعي على تحليل البيانات الضخمة من خلال تقديم توصيات بناءً على تنبؤات واستنتاجات دقيقة، كما ان التقاضي الالكتروني يعتمد على

منصات رقمية يمكن الافراد من تقديم طلباتهم ومتابعة قضاياهم وحضور الجلسات من بعد، في حين يقوم الذكاء الاصطناعي على خوارزميات متقدمة من اجل تحليل البيانات⁽¹⁴⁾.

المحور الثاني/ مبادئ تطبيق الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء الاداري:

ان تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء بصورة عامة وفي القضاء الإداري بصورة خاصة من الابتكارات ذات الطابع الحديث، اذ تسعى كل الدول الى استخدام هذه التقنيات الحديثة في تحسين كفاءة النظام القضائي القائم في ضوء من الدقة في توفير الوقت والجهد من خلال التغلب على الأخطاء التي تقع من قبل الانسان وتقديم أفضل دعم للقضاء في اتخاذ القرارات.

يظهر الأساس في استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي في النطاق الداخلي من خلال إنجاح الأنظمة المتعلقة به داخل الهيئات القضائية في ضوء توفير المقومات الضرورية والتي تتمثل بالآتي⁽¹⁵⁾:

- ضرورة وضع قوانين تنكيف مع الواقع: هذا يستوجب تطوير الأنظمة المتعلقة بالقضاء ولا سيمى القضاء الإداري من خلال سن التشريعات الضرورية التي تسمح بتطبيق القضاء الذكي على ارض الواقع من خلال إرساء الهياكل القضائية القادرة على تقديم أفضل الخدمات في إطار كبير من المسؤولية والشفافية.
- تطوير البنى التحتية التقنية للقضاء: تسعى الدولة الى تطوير البنية التحتية للقضاء بصورة عامة والقضاء الإداري بصورة خاصة من خلال إقامة منشآت تحتية قادرة على استيعاب جميع القضايا التي تعرض عليه، ولا يتوقف الامر عند هذا الحد حيث تقوم بتزويد القضاء بالتكنولوجيا الحديثة التي تساعد على امتلاكه البنية التقنية المتطورة.
- تدريب الموظفين والقضاة على التكنولوجيا الذكية: وهذا يستوجب التحكم في هذه التكنولوجيا اتقانها بأفضل صورة واتمامها بأفضل عمل.
- اما في النطاق الدولي تظهر أهمية الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي من خلال ما اقره الميثاق الأخلاقي الأوربي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية وبيئتها، حيث اقر هذا الميثاق مجموعة من المبادئ التي يمكن بها ان توجه السياسات والمشرعين والممارسين للعمل القضائي عندما يتعاملون مع التطور السريع للذكاء الاصطناعي في العمليات القضائية الداخلية، ومنها⁽¹⁶⁾:
- مبدأ احترام الحقوق الأساسية: من خلال ان يكون تصميم وتنفيذ أدوات وخدمات الذكاء الاصطناعي متوافق مع الحقوق الأساسية.
- مبدأ عدم التمييز: من خلال منع تطور او تكثيف أي تمييز بين الافراد او مجموعة من الافراد على وجه الخصوص.
- مبدأ الجودة والضمان: من خلال معالجة القرارات والبيانات القضائية في ضوء استخدام مصادر معتمدة وبيانات غير ملموسة مع نماذج مصممة متعددة التخصصات في بيئة تكنولوجية امناه.
- مبدأ الشفافية والنزاهة والعدالة: وهذا يكون من خلال جعل اساليب معالجة البيانات متاحة وكذلك سهله الفهم من خلال السماح بالتدقيق الخارجي.

- مبدأ تحت سيطرة الاستخدام: ويظهر دور هذا المبدأ من خلال منع النهج الإلزامي وضمان ان يكون المستخدمون ممثلين مطلعين ويتحكمون في خياراتهم.

ونحن نرى بان الإشارة الى الذكاء الاصطناعي لم يقتصر على المستوى الداخلي وانما على المستوى الدولي أيضاً، من خلال استخدام هذه التقنية الحديثة في المجال القضائي وبما ينسجم مع المبادئ التي تؤدي الى المحافظة الى استقلال القضاء وشفافية الإجراءات، اذ ان استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء يؤدي الى بلوغ أسمى العدالة القانونية الأكثر فعالية.

المطلب الثاني

مفهوم الاثبات القضائي بالوسائل الحديثة

يعد الاثبات من اهم المواضيع التي لا يستطيع القضاء الاستغناء عنها سواء اكان القاضي مدني ام جنائي ام اداري، حيث ان تنظيم الاثبات القضائي يؤدي الى حسم المنازعات ما بين الخصوم ومنع الادعاءات غير الصحيحة الامر الذي يوفر جو من الاستقرار في المجتمع، ومن هذا الأساس سنقوم بتقسيم هذا المطلب الى فرعين نتناول بالفرع الأول تعريف الاثبات القضائي واهميته، في حين سنتناول بالفرع الثاني انظمة الاثبات القضائي واركانه.

الفرع الأول

تعريف الاثبات القضائي بالوسائل الحديثة واهميته

سنتناول في هذا الفرع بيان كل من تعريف الاثبات القضائي الحديث في المحور الأول، في حين سنتناول بالمحور الثاني بيان أهمية الاثبات القضائي بالوسائل الحديثة وعلى النحو الآتي.

المحور الأول: مدلول الاثبات القضائي الحديث:

تعددت التعاريف الفقهية وتنوعت حول مفهوم الاثبات القضائي؛ فمنهم من عرفه على انه "إقامة الحجة في مجلس القضاء بالطرق التي حددها النظام على وجود واقعة قانونية متنازع بشأنها الخصوم ويرتب عليها القانون او النظام اثاراً محددة"⁽¹⁷⁾، كما يعرف الاثبات في مجال القضاء الإداري على انه "الوسائل التي خولها القانون للكشف عن الحقيقة امام القضاء الإداري في الدعاوي المطروحة"⁽¹⁸⁾.

اما تعريف الاثبات الالكتروني فيقصد به "إقامة دليل امام القضاء على واقعة قانونية باستخدام وسائل الكترونية ينظم احكامها القانون"⁽¹⁹⁾. تباينت التعاريف التي قيلت في الإثبات القضائي الا انها تصب في وادي واحد وهو تقديم دليل امام القضاء بالطرق التي نص عليها القانون.

يختلف الاثبات القضائي من حيث نطاق المجال الذي يحتويه، ففي مجال القانون المدني فالأثبات القضائي يتميز بعنصر التأكد والدقة في اثبات الحق الذي يكون محل النزاع ما بين الخصوم، اما في القانون التجاري فالأثبات القضائي يتميز بطابع المرونة والسرعة من اجل الحفاظ على دوران راس المال واحترام الائتمان الذي يسود العلاقات ذات الطابع التجاري، في حين يظهر الاثبات القضائي في القانون الجنائي بالدور الأفتاعي للقاضي الجنائي حيث يعمل المدافع جاهدا على مخاطبة ضمير القاضي بغية إقناعه بالحقيقة⁽²⁰⁾.

وفي مجال القانون الإداري بالرغم من الخصوصية التي يتمتع بها، إلا أن قواعد الإثبات الإداري تصاغ على أساس الظروف الواقعة لهذا القانون وفي ضوء طبيعة الدعاوى الإدارية التي تتعلق بروابط إدارية تنشأ ما بين الإدارة باعتبارها سلطة عامة؛ تقوم بوظيفتها التي تسعى بها إلى تحقيق الصالح العام، وما بين الأفراد⁽²¹⁾.

مع ظهور العديد من العوامل التي تدور حول امتيازات الإدارة التي تعد الطرف الدائم في الخصومة الإدارية التي تتحكم في تشكيل قواعد الإثبات بالقانون الإداري، إذ تؤدي هذه العوامل إلى خلق ما يسمى انعدام التوازن العادل ما بين طرفي الخصومة من جهة الإثبات، والذي يجعل حاجة ملحة في سبيل وضع قواعد خاصة لإثبات الدعاوى الإدارية وبما ينسجم مع الظروف الخاصة للقانون الإداري، ومع ذلك هذا لا يعني الانقطاع التام ما بين قواعد الإثبات الموجودة في القانون الإداري وقواعد الإثبات في القوانين الأخرى، إذ توجد أصول مرتبطة وعامة في الإثبات والتي تعد من أصول التقاضي ومقتضياته والتي لا تكون مختلفة من دعوى إلى أخرى⁽²²⁾.

وفي هذا السياق لا بد من القول أن الإثبات يعد من المواضيع ذات الاهتمام الكبير جدا حيث لا يستطيع أي قاضي سواء أكان في القضاء العادي أو القضاء الإداري الاستغناء عنه كونه يعد الحد الفاصل ما بين الحق والباطل والحاجز الحقيقي والمانع من الاستمرار في الدعاوى الكيدية الكاذبة، حيث ذهب الفقهاء بالقول (أن الحق مجرداً من الإثبات يصبح هو والعدم سواء)⁽²³⁾.

المحور الثاني: أهمية الإثبات القضائي بالوسائل الحديثة:

إن القانون هو الذي يرسم الحقوق التي يتمتع بها الأشخاص ويحدد واجباتهم، فإذا التزم الأشخاص بحدودهم وادوا ما عليهم وراعى كل منهم حقوق غيرهم خلصت الحقوق لأصحابها الأمر الذي يؤدي إلى انعدام أسباب النزاع بين الأشخاص.

تتمتع قواعد الإثبات في كافة فروع القانون بالكثير من الأهمية كونها تؤدي إلى إقامة العدالة مادام أن الحق ذات قيمة ضعيفة إذا لم يستطيع صاحبه في إقامة الدليل عليه، كما أن مسائل الإثبات من الناحية العلمية تعد في مقدمة مسائل القانون التي تحظى تطبيقاً يومياً من خلال لجوء المحاكم على مختلف أنواعها ودراجتها إليها في كل ما يعرض عليها من دعاوى سواء أكانت تلك الدعاوى مدنية أم جنائية أم إدارية، وذلك لاتصالها القوي بصميم التقاضي وحقوق ومراكز المتقاضين⁽²⁴⁾.

ويحتل الإثبات مكانه مهمة في كافة العلاقات الشخصية والمدنية والتجارية وكذلك في العلاقات القانونية والذي يعد أكثر التطبيقات من الناحية العملية، حيث أن بالإثبات تركز جميع الحقوق التي يتذرع بها أصحاب الشأن، فما الغاية من وجود الحق إذا كان لا يستطيع صاحبه إثباته من الناحية القانونية، فالإثبات يحي الحق ويعطيه الأساس القانوني الذي يتيح لصاحبه أن يترس به أمام الغير ويجعله بعيد عن التعدي عليه أو منازعته فيه، حيث يؤكد الإثبات وجود الحق الذي تنعدم قيمته في حالة عجز صاحبه عن إثبات التصرف أو الواقعة المادية محل النزاع الذي ينشأ بالوسائل التي نص عليها القانون والذي تبعث فيه الروح وتجعل هذا الحق ذو فائدة حيث يشكل الإثبات الحد الفاصل في تحديد اتجاه النزاع والذي يعد أهم ما يقوم به القاضي عند ممارسته اختصاصه والذي يهدف إلى استقرار الحقوق وتأمين العدالة، حيث أن

الانسان لا يستطيع اقتضاء حوائجه من تلقاه نفسه وانما عليه اللجوء الى القضاء من خلال اقناع القاضي بوجود حق متنازع عليه مع غيره⁽²⁵⁾.

يسعى القضاء الإداري الى تحقيق التوازن بين أطراف محل النزاع بالخصومة الإدارية في ظل الواقع الملموس، حيث انه يقوم بدور إيجابي الذي يختلف عن الدور الذي يلتزم به القاضي في القضاء العادي والمتعلقة بالدعوى المدنية، وان كان هذا الدور يكون مقيدا بمبدأ الالتزام بالطلبات التي يقدمها الخصوم والذي بموجبه لا يكون باستطاعة القاضي ان يحل محلهم في دعاويهم ويقضي لهم بما طلبوه، وذلك بسبب ان دور القاضي الإداري في الدعوى الإدارية يجب عليه ان يصنف بالحياد الايجابي⁽²⁶⁾.

الفرع الثاني

أنظمة الاثبات القضائي بالوسائل الحديثة

بالنظر الى ما يتمتع به الاثبات القضائي من أهمية علمية كبيرة أصبح من الضروري ان تعنى التشريعات بتنظيمه، وذلك من خلال بيان الوسائل التي يستطيع بها القاضي الوصول الى الحقيقة فيما يعرض عليه من منازعات حتى يتمكن من تحقيق العدالة، ومن هذا الأساس سنتناول بالمحور الأول بيان أنظمة الاثبات القضائي، وفي المحور الثاني سنتطرق الى بيان اركان الاثبات القضائي.

المحور الأول/ أنظمة الاثبات القضائي بالوسائل الحديثة:

ان الاثبات القضائي في الوسائل الحديثة يحور من خلال الاستعانة بجميع الأساليب ذات الطابع الحديث في القانون الوضعي يتمحور بين ثلاثة أنظمة للاثبات وهي (نظام الاثبات المطلق، نظام الاثبات المقيد، نظام الاثبات المختلط)، سنتناول بيان هذه الأنظمة وعلى النحو الآتي:

أولا / نظام الاثبات المطلق:

يقصد بهذا النوع من الاثبات هو " إطلاق يد القاضي في اثبات الدعوى والذي يهدف به الوصول الى الحقيقة من خلال وسيلة الاثبات دون تقييد بوسيلة واحدة"⁽²⁷⁾. أي ان القاضي هنا يمارس دور إيجابي الذي به يتمكن في ضوءه اصدار الحكم لاي دليل من دون حد او قيد.

ان هذا النظام يقوم على مبدأ رئيسي الا وهو ان الأطراف يمكنهم من الادلاء لأثبات ادعاءاتهم بجميع الطرق والوسائل التي تكون متاحة امامهم دون تقييدهم بوسائل محصورة مسبقا، اذ ان المشرع لا يهتم بتحديد وسائل الاثبات، بل يقتصر دوره فقط على تنظيم طرق طرحها معطيا المجال للقاضي في تقدير قيمتها وكذلك الترويج بينها مانحا له سلطة تقديرية مطلقة في تحديد حجيتها عن الفصل بالنزاع المعروض امام القضاء⁽²⁸⁾.

انيا: نظام الاثبات المقيد:

يطلق الفقهاء على هذا النوع من الاثبات اسم الاثبات المقيد، الذي من خلاله يحدد القانون طرق الاثبات التي تكون مقبولة بالاثبات وقيمة كل منها حيث لا يستطيع صاحب الشأن اثبات حقه امام القضاء الا بهذه الوسائل التي حددها القانون⁽²⁹⁾.

ونستنتج من ان هذا النظام؛ بان القاضي عند النظر في الدعاوى المعروضة عليه يعتمد على ادلة محددة مسبقاً من قبل القانون ولا يكون له ان يستند في اصدار الحكم الى غيرها من ادلة الاثبات، أي ان القانون يحدد طرق الاثبات وبنفس الوقت يبين قيمة كل طريقة منها وعلى صاحب الشأن اتباعها وذلك عند اثباته حقه.

ثالثاً: نظام الاثبات المختلط:

بموجب هذا النظام فان الاثبات يتم منح القاضي سلطة واسعة في التحقيق والبحث عن الأدلة، اذ خولت للقاضي إمكانية إجراء بحث بين أطراف النزاع والاستماع الى الشهود وإجراء الخبرة او الوقوف على عين المكان وان لم يطلب أصحاب الشأن ذلك، ولا يتوقف حد القاضي الى هذا الشأن انما له في سبيل ذلك توجيه اليمين المتممة إذا كان الدليل المقدم ليس كافياً لوحدة، وتخويله سلطة تقديرية في تقدير النتائج الصادرة عن الخبرة، واغلب التشريعات سعت الى حصر وسائل الاثبات وتقييم حجيتها⁽³⁰⁾.

وهذا النوع من أنظمة الاثبات يأخذ بحسب الأصل بمبدأ حياد القاضي كما انه يحدد الأدلة المقبولة وقوة كل منها في الاثبات، أي ومع ذلك يعطي للقاضي الحرية في تقدير الأدلة التي لم يحددها القانون وسلطة استخلاص القرائن القضائية فضلاً عن ذلك سلطته الواسعة في مجال إجراءات الاثبات وتحضير الدعاوى⁽³¹⁾.

يتحدد مدى إمكانية القاضي في الاستعانة بوسائل الحديثة في مجال الاثبات امام القضاء الإداري وفقاً للأنظمة الثلاثة في الاثبات، حيث يضيق في النظام الاثبات المقيد بينما يتسع في نظام الاثبات المختلط، وان الاخير يتيح للقاضي استعمال الوسائل الحديث بغية الوصول الى حكم عادل في الدعوى واحقاق الحق، أي ان استعمال الذكاء الاصطناعي في الاثبات لا يؤدي الى عرقلة سير إجراءات الدعوى ولا يؤدي الى عدم العدالة في التقاضي بين الخصوم.

المحور الثاني: اركان الاثبات القضائي بالوسائل الحديثة:

في ضوء التعاريف التي بينهاها في الفرع الأول من هذا المطلب نجد ان للأثبات القضائي مجموعة من الاركان والتي تتمثل (الغاية، الوسيلة، المحل)، الامر الذي لا يقبل القضاء بتخلف أحد هذه الأركان، سنسلط الضوء في هذا المحور على بيان تلك الأركان وعلى النحو الآتي:

أولاً: ركن الغاية:

ان الغاية في الاثبات القضائي يتمثل في حسم المنازعة المعروضة امام القضاء حول الحق المتنازع عليه ما بين الخصوم، وهذا لا يكون الا من خلال تقديم المدعي للدليل الى القضاء بصدق ما يدعيه من اجل الكشف عن الحقيقة بغية الوصول الى حسم المنازعة حول الحق المتنازع عليه، وهذا لا يكون الا من خلال صدور حكم قضائي حائز على درجة البتات، اذ ان الغاية من الاثبات هي تحقيق التوازن وتسيير مهمة المتخاصمين لأثبات ادعاءاتهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى يسمح للقضاء ان يفصل بالعدل في النزاع بين الخصوم وإعطاء الحقوق لأصحابها والذي يؤدي الى تحقيق العدالة من جهة اخرى⁽³²⁾.

ثانياً: ركن الوسيلة:

ان الاثبات بصفة عامة لا يقوم الا من خلال الطرق التي يبينها ويحددها القانون اذ انه يعد اثبات مقيد بتلك الطرق الامر الذي لا يقبل من مدعي الحق الحياد عنها، وهو في ذلك يختلف كلياً عن الاثبات في مفهومه العام كالأثبات العلمي او التاريخي الذي يكون تطبيق من أي قيد⁽³³⁾.

ان الاثبات في الأصل يكون مرتبط بصفة كل من المدعي والمدعى عليه، حيث ان للمدعي الحق بان يقيم الدليل القانوني على صدق الواقعة التي يدعي بها، في حين يكون للمدعى عليه الحق في اثبات عكس ما يدعى عليه من ادعاءات، وان كان للقاضي الإداري دور ايجابي بصفة خاصة في هذا الشأن الذي يهدف الى تحقيق التوازن بين طرفي الخصومة الإدارية والتي تكون بها الإدارة متمتعة بوضع متميز أساسه ما تملكه من ادلة حاسمة فثبوت الحق لصالح المدعي، الا ان الإدارة لا تقوم بتقديمه الى القضاء بصورة طوعية⁽³⁴⁾.

ثالثاً: ركن المحل:

ان محل الاثبات هو المنشئ للحق المدعي بوجوده او بزواله او في وصفة أي انه – الاثبات - لا يرد على الحق ذاته سواء اكان هذا المصدر تصرف قانوني او واقعه مادية، أي بمعنى اخر يشترط بالاثبات القضائي ان تكون هناك واقعة متنازع عليها بين الخصوم امام القضاء حيث يدعي احد الخصوم بصحتها في حين ينكر الخصم الاخر وجودها، وهذه الواقعة اما ان تكون تصرف من التصرفات القانونية او عملاً من الاعمال المادية التي يرتب عليها القانون اثراً معيناً⁽³⁵⁾.

وحتى يجوز للخصم اثبات هذه الواقعة القانونية بالمعنى المذكور يجب ان تتوفر مجموعة من الشروط⁽³⁶⁾:

- ان تكون الواقعة محل النزاع المراد اثباتها متنازع عليها. والمقصود بها ان تكون هناك واقعة متنازع عليها، بمعنى اخر إذا لم تكن هناك واقعة متنازع عليها فلا محل للاثبات.
- ان تكون الواقعة محل النزاع محددة. والمقصود بها ان يكون هناك تحديد كافي حتى يتمكن من التحقق من الدليل الذي يقدم في تلك الواقعة لا في غيرها.
- ان تكون الواقعة محل النزاع المراد اثباتها متعلقة بالدعوى ومنتجة فيها. والمقصود بها من ذلك ان تكون الواقعة المراد اثباتها متصلة بموضوع محل النزاع.

المطلب الثالث

الذكاء الاصطناعي في الاثبات القضائي

تعد الوسائل الحديثة في الاثبات والمتمثلة بالذكاء الاصطناعي في مجال الاثبات القضائي مجموعة عديدة من الاستخدامات التي تعزز دور وفعالية القضاء الإداري، حيث يساهم في الكثير من الإجراءات التي تؤدي الى تحسين كفاءة ودور العمل القضائي، من خلال تقديم الدعم للقضاة من خلال السرعة في اتخاذ قرارات، كما انه يساهم في توفير أدوات تحليلية متقدمة في الاثبات، ومن هنا سنقوم بتقسيم هذا المطلب الى فرعين نتناول بالفرع الاول أساس الاستعانة بالأدلة الحديثة في الاثبات امام القضاء الإداري، في حين سنتطرق بالفرع الثاني الى بيان مجال الذكاء الاصطناعي في الاثبات.

الفرع الأول

أساس الاستعانة بالأدلة الحديثة في الاثبات امام القضاء الإداري

اغلب دول العالم وبالأخص الدول المتقدمة تتجه الى الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في الاثبات في سبيل الوصول الى الحقيقة من اجل احقاق الحق في الدعاوى التي تعرض على القضاء، اذ يعد الاثبات بالأدلة الذكية والتي تشمل جميع اشكال وأنواع البيانات الرقمية التي يمكن تداولها رقمياً⁽³⁷⁾.

قبل ان نخوض في بيان الأساس القانوني للاستعانة بالوسائل الحديثة في الإثبات، يجدر بنا الإشارة في هذا السياق الى ان قانون المرافعات العراقي النافذ⁽³⁸⁾، وقانون مجلس الدولة العراقي النافذ⁽³⁹⁾، لا يواكب التطور الحاص بالأنظمة التكنولوجية الحديثة لا في مجال القضاء العادي ولا في القضاء الإداري حيث لم يشيرا لا من قريب ولا من بعيد الى استخدام الذكاء الاصطناعي.

وبصدور قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية كنا نستترشد خيرا به، الا انه بالرغم من تعريفه لكل من (التوقيع الالكتروني، الكتابة الالكترونية، المعاملات الالكترونية، الوسائل الالكترونية، الوسيط الالكتروني، المستندات الالكترونية، العقد الالكتروني)⁽⁴⁰⁾، فانه قضى الى عدم سريان هذا القانون على (اجراءات المحاكم والاعلانات القضائية والاعلانات بالحضور واوامر التفتيش واوامر القبض والاحكام القضائية)⁽⁴¹⁾.

وفي مجال قانون الاثبات نرى عدم وجود قانون خاص يتعلق بالاثبات الإداري في القضاء الإداري العراقي، الا ان القضاء يستعين بالنصوص القانونية الواردة في قانون الاثبات بالأمر الذي لا يتعارض مع طبيعة الدعاوى الإدارية. حيث جاء بأحد نصوص قانون الاثبات على (توسيع سلطة القاضي في توجيه الدعوى وما يتعلق بها من ادلة بما يكفل التطبيق السليم لأحكام القانون وصولا الى الحكم العادل في القضية المنظورة)⁽⁴²⁾، كما قضى في أحد مواده أيضا على ان (للقاضي ان يستفيد من وسائل التقدم العلمي في استنباط القرائن القضائية)⁽⁴³⁾.

الفرع الثاني

مجال الذكاء الاصطناعي في ادلة الاثبات

ان التصرفات والإجراءات التي تقوم بها الإدارة تنتسم بطابع الكتابة، والتي تعد من اهم وسائل الاثبات امام القضاء، كما تتبوأ المرتبة الأولى من بين ادلة الاثبات اذ تعد الأساس والاصل في حسم الدعاوى امام القضاء الإداري، حيث يستعين القاضي الإداري بالدليل الكتابي في اكثر قراراته، وتنقسم المحررات الكتابية الى قسمين.

المحررات الرسمية: هي التي يثبت فيها موظف عام او شخص مكلف بخدمة عامة طبقا للأوضاع القانونية وفي حدود اختصاصه ما تم على يديه او ما ادلى به ذوو الشأن في حضوره⁽⁴⁴⁾.

المحررات غير الرسمية: لم يعرف قانون الاثبات العراقي المحررات غير الرسمية تاركا تعريفها الى الفقهاء، حيث تم تعريفها على انها "اوراق مكتوبة بشأن عمل قانوني، ولا يتدخل موظف عام او شخص مكلف بخدمة في تحريرها"⁽⁴⁵⁾. والى جانب هذين القسمين من المحررات هناك (محررات الكترونية) والتي يقصد بها "المحررات والوثائق التي تنشأ او تدمج او تخزن او ترسل او تستقبل كليا او جزئيا بوسائل الكترونية بما في ذلك تبادل البيانات الكترونيا او البريد الالكتروني او البرق او التلكس او النسخ البرقي ويحمل توقيعها الكترونيا"⁽⁴⁶⁾.

ان مجال استخدام الذكاء الاصطناعي في اثبات المحررات الكتابية امام القضاء الإداري يكمن من خلال الكشف عن التزوير الذي يقع على المحررات والوثائق المقدمة في الدعوى والتي تؤدي الى مساعدته القاضي من خلال تكوين قناعته التامة التي توصل به الى اصدار الحكم القضائي بصورة صحيحة⁽⁴⁷⁾.

كما يمكن الاستفادة من الذكاء الاصطناعي من خلال كشف تزوير الأدلة الكتابية من خلال الكشف والتحقيق والتدقيق بواسطة بعض الأدوات للذكاء الاصطناعي من خلال التأكد فيما ذا كان الدليل الكتابي قد تم كتابة بالذكاء الاصطناعي ام لا، وكما يتم التعرف على الدليل الكتابي باي لغة كانت مكتوبة⁽⁴⁸⁾.

الدليل الاخر من ادلة الاثبات هو الإقرار ويقصد به " هو اخبار الخصم امام المحكمة بحق عليه لأخر، والاقرار غير القضائي هو الذي يقع خارج المحكمة"⁽⁴⁹⁾. واجاز القانون للقاضي الإداري الاستعانة بهذا الدليل من الاثبات في الدعوى الإدارية التي تعرض عليه لتقدير المسائل الفنية او الإدارية التي لا تكون متوفر لدى الهيئة القضائية، وتتميز الخبرة القضائية بانها وسائل تثبت فيها الاعمال الإجرائية التي تكون مكونة للوقائع المادية للخصومة من خلال توضيح بعض العناصر المراد توضيحها التي طلبها القاضي⁽⁵⁰⁾.

لا يمكن ان يكون الذكاء الاصطناعي مقرأً عن احد طرفي الدعوى؛ لان الأنظمة الذكية لا يمكن ان يتوفر بها الشروط المتعلقة بالأهلية من حيث التكليف والبلوغ، وان كانت تتمتع في بعض الجوانب بصفة العقل البشري من خلال التحليل والاستنتاج فهي لا تدرك ما تصدر عنها من قول او فعل، حتى لو فرضنا بان لها دور اختيار في الإقرار الا ان إقرارها يكون خاضع للإنسان من خلال تصميمهم في برمجتها⁽⁵¹⁾، الا انا نرى بإمكان القاضي الإداري الاستعانة بالذكاء الاصطناعي من خلال تحليل وفحص الإقرار صادر من احد طرفين الخصومة ومدى انسجامه مع موضوع الدعوى.

ويقصد بدليل الاثبات الشهادة بانه "اخبار الشخص امام القضاء بواقعة حدثت من غيره ويترتب عليها حق لغيره"⁽⁵²⁾، ان الشهادة امام القضاء الإداري لا تتعرض مع الصفة الكتابية للإجراءات الإدارية القضائية لان جميع وسائل الاثبات التي يعتمد عليها القاضي الإداري في تكوين عقيدته واقتناعه تتم من خلال الكتابة والتي لها اصل ثابت في الأوراق، اذ الشهادة المكتوبة المقدمة من قبل الشخص الطبيعي او المعنوي يكون لها اصل ثابت بالأوراق الدعوى، كما ان استخدام الشهادة وحدها كوسيلة للأثبات لا تكون كطرفة اذ ان المشرع يطلب في بعض الحالات وسيلة كتابية لأثبات الواقعة محل النزاع⁽⁵³⁾.

ان دور الذكاء الاصطناعي في مجال دليل الاثبات بالشهادة؛ يتمثل من خلال اخبار هذه الأنظمة القاضي الذي ينظر بالدعوى المعروضة عليه من قبل الخصوم بالواقعة التي حضرها والتي علم بمجرياتها سواء كانت محفوظة لديه من خلال سجلات صوتية او تسجيلات مصورة ام غير محفوظة لديه، ويجب القاضي فيما يوجهه اليه من الأسئلة⁽⁵⁴⁾.

من ادلة الاثبات الاخرى هي الخبرة، والتي تعد من وسائل الاثبات التحقيقية والتي تمثل استشارة فنية يطلبها القاضي من تلقاه نفسه او بناء على طلب من أطراف الدعوى⁽⁵⁵⁾، والتي يقصد بها "استيضاح راي اهل الخبرة في شان استظهار بعض جوانب الوقائع المادية التي يستعصي على قاضي الموضوع ادراكها بنفسه من مجرد مطالعة الأوراق والتي لا تجوز للقاضي ان يقضي في شانها استنادا الى معلوماته الشخصية وليس أوراق الدعوى وادلتها ما يعين القاضي على فهمها والتي يكون استيضاحها جوهريا في تكوين قناعته في شان النزاع"⁽⁵⁶⁾.

ويتضح لنا من خلال استعراضنا لدور الذكاء الاصطناعي في الاثبات بان القاضي الإداري يستعين به في ضوء ما تتضمنه هذه التقنية من مجموعة برامج تقوم بنقل الخبرة من قبل الانسان الى الحاسوب الالي حتى يتمكن هذا الأخير من إتمام عملية تنفيذ المهمات التي لا يستطيع تنفيذها الا اهل الخبرة في هذا المجال من خلال تزويد الحاسوب بالعديد من

المعلومات التي يمتلكها الخبير، وعلى هذا الأساس يتم التعامل مع هذه المعلومات عن طريق أدوات للبحث والاستنتاج بغية إعطاء نتائج تتماثل وتتطابق مع النتائج التي يقدمها الخبير البشري⁽⁵⁷⁾.

استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء العراقي، ففي مجال القضاء العادي فإنه ما زال حديث العهد بالتوجه نحو التأطير القانوني للذكاء الاصطناعي والاستثمار المعرفي له، حيث أكد مجلس القضاء الأعلى في جلسته (الثالثة عشر) المنعقدة بتاريخ (2024/12/26) الى إقامة ورشات عمل في رئاسات الاستئناف جميعها لبحث استخدام الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في القضاء⁽⁵⁸⁾.

اما في مجال القضاء الإداري هو الآخر لم يختلف كثيرا عن القضاء العادي من حيث مجال استخدام الذكاء الاصطناعي، حيث اعلن رئيس مجلس الدولة العراقي على هامش مشاركته في (المؤتمر الدولي الرابع للاتحاد العربي للقضاء الإداري) تحت عنوان (مستقبل العدالة الإدارية في ظل التحديات الذكاء الاصطناعي) المنعقد في جمهورية مصر العربية (القاهرة)، حيث اعرّب بان المجلس يعمل على تطوير انظّمته من اجل الاستفادة من مجالات الذكاء الاصطناعي كأداة لمساعدة القاضي الإداري، كما اكد بان العراق ماضي قدام في تشريع قوانين واستحداث انظمة فنية قادرة على تحليل القرارات الإدارية ومراقبتها دون المساس باستقلال القرار القضائي، كما إشارة الى تأهيل الكوادر القضائية لمواكبة التطورات الحديثة في مجال العمل القضائي⁽⁵⁹⁾.

الخاتمة

في ختام بحثنا هذا؛ يمكننا القول بأن التطور الكبير الحاصل في المجال التكنولوجي وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي وتأثيرها على كافة المجالات ومنها القضاء من خلال استعانة القاضي الإداري بهذه التقنية في الاثبات، حيث يساعد الذكاء الاصطناعي القاضي من خلال تقديم الدعم اللازم من خلال تقديم المعلومات وتحليل البيانات والذي يصب في تحقيق العدالة وحفظ الحقوق المتنازع عليها. وفي نهاية المطاف توصلنا إلى مجموعة من النتائج والمقترحات، نوجزها فيما يأتي:

أولاً / الاستنتاجات :

- 1- تعد تقنية الذكاء الاصطناعي من الوسائل المكتملة لإجراءات التقاضي من خلال استعانة به في الاثبات، في ضوء التحليل للمعلومات والبيانات والأدلة المقدمة من طرفي الدعوى.
- 2- ان اللجوء الى الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في الاثبات لا يؤدي الى المساس بحقوق اطراف الدعوى، كما انه لا يؤدي الى المساس بوحدة واستقلال القضاء الإداري.
- 3- ان للقاضي الإداري دور إيجابي، والذي يظهر من خلال تسيير وسائل الاثبات ومدى إمكانية الاستعانة بالذكاء الاصطناعي.
- 4- ان القضاء الإداري في العراق لم يبذل الجهد الكافي لإقرار قواعد تنظم إمكانية استعمال الذكاء الاصطناعي، حيث لم يصدر أي قانون ينظم إجراءات الاثبات امام القضاء الإداري يبين إجراءات الاستعانة بالذكاء الاصطناعي.

ثانياً / المقترحات:

- 1- عمل برنامج عالي من الكفاءة واستراتيجية موسعة على مستوى الدولة لاستعمال تقنية الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي.
- 2- دعوة المشرع العراقي الى سن قانون خاص بالإثبات القضائي الإداري، والنص على الاستعانة بالطرق الحديثة في الإثبات وفي مقدمتها تقنية الذكاء الاصطناعي.
- 3- توسيع من مجالات استعمال تقنية الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء الإداري وبما يحقق المصلحة العامة.
- 4- يجب وضع إطار قانوني من استعمال الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء الإداري من أجل ان لا يتحول هذا النوع من التقنيات الى الاضرار بطرفي الدعوى الادارية والحفاظ على حقوقهم.

-الهوامش:-

- (1) د. عادل عبد النور، مدخل إلى علم الذكاء الاصطناعي، دار الفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص 39
- (2) Eugene Charniak, Drew McDermott, Introduction to Artificial Intelligence, Addison-Wesley Publishing Company, Canada, 1985, P. 6.
- (3) Margaret A. Boden, Artificial Intelligence-A Very Short Introduction, Oxford University Press, UK,) 2018, p.1
- (4) د. بشير علي عرنوس، الذكاء الاصطناعي، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 9.
- (5) د. عبدالله إبراهيم الفقي، الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 58.
- (6) د. محمود محمد سويف، جرائم الذكاء الاصطناعي (المجرمون الجدد)، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2022، ص 30.
- (7) قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم 78 لسنة 2012.
- (8) للاطلاع أكثر على قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي على الموقع الالكتروني، <https://share.google/iq2bUiXI68kBwVWgI>. تاريخ الزيارة 2025/11/1، الساعة 9:06 مساءً.
- (9) د. خالد حسن احمد، الذكاء الاصطناعي وحمائته من الناحية المدنية والجناحية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2021، ص 14.
- (10) محمد علي ابو علي، المسؤولية الجنائية عن اضرار الاصطناعي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2024، ص 36.
- (11) د. بنشيم بوجمعة، الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة الحديثة: على ضوء احكام التشريع والقضاء المقارن لغاية سنة 2002، الفا للوثائق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2023، ص 74.
- (12) د. سيد احمد محمود، مريم عماد محمد عناني، الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي: دراسة تحليلية مقارنة، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 66، العدد 66، 2024، ص 935.
- (13) د. حازم محمد الشرعة، التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية، دار الثقافة للنشر، الأردن، 2010، ص 57.
- (14) د. توفيق حسن فرج وعصام حسن فرج، قواعد الإثبات في المواد المدنية والتجارية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 47.
- (15) هوشات فوزية، الذكاء الاصطناعي: أي التأثير على القضاء الإداري، مجلة المعيار، المجلد 29، العدد 1، 2024، ص 837.
- (16) <https://www.coe.int/en/web/cepej/cepej-european-ethical-charter-on-the-use-of-artificial-intelligence-ai-in-judicial-systems-and-their-environment>
- (17) د. عابد فايد عبدالفتاح، نظام الإثبات في المواد المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، مصر، 2006، ص 4.
- (18) د. بوزيان سعاد، طرق الإثبات في المنازعات الإدارية (مفهوم وادلة الإثبات)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 11.
- (19) د. شادي محمد عرفة حجازي، الإثبات بالوسائل الالكترونية في العقود الإدارية (دراسة مقارنة) بين النظامين المصري والسعودي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مجلد 10، العدد 73، 2020، ص 237.
- (20) د. محمد المنتصر الداودي، الإشكالات القانونية والواقعية في اختصاص القضاء الإداري، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، 2005، ص 201.
- (21) د. برهان خليل زريق، نظام الإثبات في القانون الإداري، مطبعة الداودي، دمشق، 2009، ص 71.

- (22) د. احمد كمال الدين موسى، نظرية الاثبات في القانون الإداري (دراسة مقارنة)، دار الفكر العربي، مصر، 2012، ص 36.
- (23) د. مناني فراح، أدلة الاثبات الحديثة في القانون، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 8.
- (24) د. احمد كمال الدين موسى، نظرية الاثبات في القانون الإداري (دراسة مقارنة)، مصدر سابق، ص 33.
- (25) د. توفيق حسن فرج وعصام حسن فرج، قواعد الإثبات في المواد المدنية والتجارية، مصدر سابق، ص 8.
- (26) د. عبدالعزيز عبدالمنعم خليفة، الاثبات امام القاضي الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 19.
- (27) د. هشام عبدالمنعم عكاشه، دور القاضي الاداري في الاثبات، دار النهضة العربية، مصر، 2003، ص 29.
- (28) د. خالد سعيد، الاثبات في المنازعات المدنية (دراسة علمية وعملية على ضوء القانون المغربي والاجتهاد القضائي لمحكمة النقض)، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، 2014، ص 15.
- (29) د. محمد المنتصر الداودي، الإشكالات القانونية والواقعية في اختصاص القضاء الإداري، مصدر سابق، ص 204.
- (30) د. خالد سعيد، الاثبات في المنازعات المدنية (دراسة علمية وعملية على ضوء القانون المغربي والاجتهاد القضائي لمحكمة النقض)، مصدر سابق، ص 18.
- (31) د. هشام عبدالمنعم عكاشه، دور القاضي الاداري في الاثبات، مصدر سابق، ص 31.
- (32) د. همام محمد محمود، أصول الاثبات في المواد المدنية والتجارية، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص 7.
- (33) د. عبدالعزيز عبدالمنعم خليفة، إجراءات التقاضي والاثبات امام القاضي الإداري، منشأة المعارف للتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص 19.
- (34) د. هشام عبدالمنعم عكاشه، دور القاضي الاداري في الاثبات، مصدر سابق، ص 3.
- (35) د. سمير عبد السيد تناغو، احكام الالتزام والاثبات، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2009، ص 3.
- (36) د. بوزيان سعاد، طرق الاثبات في المنازعات الإدارية (مفهوم وادلة الاثبات)، مصدر سابق، ص 17.
- (37) د. عبدالوهاب محمد عبدالوهاب السادة، الذكاء الاصطناعي وتأثيره على العدالة الروبوت قاضيا ومحاميا، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2025، ص 85.
- (38) قانون المرافعات المدنية رقم 83 لسنة 1969 المعدل.
- (39) قانون مجلس الدولة رقم 65 لسنة 1979 المعدل.
- (40) ينظر المادة (1) من قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم 78 لسنة 2012.
- (41) ينظر المادة (3/ثانيا/هـ) من قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم 78 لسنة 2012.
- (42) ينظر المادة (1) من قانون الاثبات العراقي رقم 107 لسنة 1979 المعدل.
- (43) ينظر المادة (104) من قانون الاثبات العراقي رقم 107 لسنة 1979 المعدل.
- (44) ينظر المادة (21/اولا) من قانون الاثبات العراقي رقم 107 لسنة 1979 المعدل. والمادة (288) من قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 المعدل.
- (45) د. ادم وهيب الندوي، الموجز في قانون الاثبات، المكتبة القانونية، العراق، 2017، ص 87.
- (46) ينظر المادة (1/تاسعا) من قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم 78 لسنة 2012.
- (47) م.م ياسر عبدالمنعم محمد، الذكاء الاصطناعي ودوره في القانون الجنائي، المجلة العراقية، المجلد 73، العدد 5، اذار 2025، ص 481.
- (48) حماس عمر ، عبدالنور عبدالخالق، الذكاء الاصطناعي كآلية للأثبات الجنائي، مجلة دفاتر الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 5، العدد 1، 2025، ص 34.
- (49) ينظر المادة (59) من قانون الاثبات العراقي رقم 107 لسنة 1979 المعدل.
- (50) د. محمد توفيق إسكندر، الخبرة القضائية، دار هومة، الجزائر، 2002، ص 55.
- (51) د. اروى بنت عبدالرحمن بن عثمان الجلعود، احكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الفضاء، مركز قضاء للبحوث والدراسات، الرياض، 1444هـ، ص 412.
- (52) د. همام محمد محمود زهران، الوجيز في اثبات المواد المدنية والتجارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص 305.
- (53) د. محمد يوسف علام، شهادة الشهود كوسيلة إثبات أمام القضاء الإداري بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2012، ص 79.
- (54) د. اروى بنت عبدالرحمن بن عثمان الجلعود، احكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الفضاء، مصدر سابق، ص 412.
- (55) د. عبدالعزيز عبدالمنعم خليفة، إجراءات التقاضي والاثبات امام القاضي الإداري، مصدر سابق، ص 66.
- (56) د. همام محمد محمود زهران، الوجيز في اثبات المواد المدنية والتجارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 2003، ص 357.
- (57) شادي كمال خاطر، الذكاء الاصطناعي والمحاكم الالكترونية، مركز محمود للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2025، ص 25.
- (58) منشور على الموقع الرسمي لصحيفة العربي الالكترونية ، <https://share.google/IuBokXg9BAAdPRtSfp> ، تاريخ النشر 2024/12/26. تاريخ الزيارة 2025/11/1، الساعة 4:15 مساء.

المصادر

أولا/ الكتب:

- 1- د. احمد كمال الدين موسى، نظرية الاثبات في القانون الإداري (دراسة مقارنة)، دار الفكر العربي، مصر، 2012.
- 2- د. ادم وهيب الندوي، الموجز في قانون الاثبات، المكتبة القانونية، العراق، 2017.
- 3- د. اروى بنت عبدالرحمن بن عثمان الجلود، احكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء للبحوث والدراسات، الرياض، 1444هـ.
- 4- د. بتشيم بوجمعة، الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة الحديثة: على ضوء احكام التشريع والقضاء المقارن لغاية سنة 2002، الفا للوثائق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2023.
- 5- د. برهان خليل زريق، نظام الاثبات في القانون الإداري، مطبعة الداودي، دمشق، 2009.
- 6- د. بشير علي عرنوس، الذكاء الاصطناعي، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
- 7- د. بوزيان سعاد، طرق الاثبات في المنازعات الإدارية (مفهوم وادلة الاثبات)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- 8- د. توفيق حسن فرج وعصام حسن فرج، قواعد الإثبات في المواد المدنية والتجارية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
- 9- د. حازم محمد الشرعة، التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية، دار الثقافة للنشر، الأردن، 2010.
- 10- د. خالد حسن احمد، الذكاء الاصطناعي وحمائته من الناحية المدنية والجنائية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2021.
- 11- د. خالد سعيد، الاثبات في المنازعات المدنية (دراسة علمية وعملية على ضوء القانون المغربي والاجتهاد القضائي لمحكمة النقض)، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، 2014.
- 12- د. سمير عبد السيد تناغو، احكام الالتزام والاثبات، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2009.
- 13- د. عابد فايد عبدالفتاح، نظام الاثبات في المواد المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، مصر، 2006.
- 14- د. عادل عبد النور، مدخل إلى علم الذكاء الاصطناعي، دار الفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.
- 15- د. عبدالعزيز عبدالمنعم خليفة، إجراءات التقاضي والاثبات امام القاضي الإداري، منشأة المعارف للتوزيع، الإسكندرية، 2008.
- 16- د. عبدالعزيز عبدالمنعم خليفة، الاثبات امام القاضي الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
- 17- د. عبدالله إبراهيم الفقي، الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

- 18- د. عبدالوهاب محمد عبدالوهاب السادة، الذكاء الاصطناعي وتأثيره على العدالة الروبوت قاضيا ومحاميا، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2025.
- 19- د. محمد المنتصر الداودي، الإشكالات القانونية والواقعية في اختصاص القضاء الإداري، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، 2005.
- 20- د. محمد توفيق إسكندر، الخبرة القضائية، دار هومة، الجزائر، 2002.
- 21- د. محمد يوسف علام، شهادة الشهود كوسيلة إثبات أمام القضاء الإداري بين القانون الوضعي والشرعية الإسلامية، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2012.
- 22- د. محمود محمد سوييف، جرائم الذكاء الاصطناعي (المجرمون الجدد)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2022.
- 23- د. مناني فراح، ادلة الاثبات الحديثة في القانون، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- 24- د. هشام عبدالمنعم عكاشه، دور القاضي الإداري في الاثبات، دار النهضة العربية، مصر، 2003.
- 25- د. همام محمد محمود زهران، الوجيز في اثبات المواد المدنية والتجارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.
- 26- د. همام محمد محمود، أصول الاثبات في المواد المدنية والتجارية، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، مصر، 2002.
- 27- شادي كمال خاطر، الذكاء الاصطناعي والمحاكم الالكترونية، مركز محمود للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2025.
- 28- محمد علي ابو علي، المسؤولية الجنائية عن اضرار الاصطناعي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2024.

ثانيا / البحوث:

- 1- حماس عمر ، عبدالنور عبدالخالق، الذكاء الاصطناعي كآلية للأثبات الجنائي، مجلة دفاتر الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 5، العدد 1، 2025.
- 2- د. سيد احمد محمود، مريم عماد محمد عناني، الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي: دراسة تحليلية مقارنة، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 66، العدد 66، 2024.
- 3- د. شادي محمد عرفة حجازي، الاثبات بالوسائل الالكترونية في العقود الإدارية (دراسة مقارنة) بين النظامين المصري والسعودي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مجلد 10، العدد 73 ، 2020.
- 4- م.م ياسر عبدالمنعم محمد، الذكاء الاصطناعي ودوره في القانون الجنائي، المجلة العراقية، المجلد 73، العدد 5، اذار 2025.
- 5- هوشات فوزية، الذكاء الاصطناعي: أي التأثير على القضاء الإداري، مجلة المعيار، المجلد 29، العدد 1، 2024.

- 1- قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم 78 لسنة 2012.
- 2- قانون المرافعات المدنية رقم 83 لسنة 1969 المعدل.
- 3- قانون مجلس الدولة رقم 65 لسنة 1979 المعدل.
- 4- قانون الاثبات العراقي رقم 107 لسنة 1979 المعدل.
- 5- قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 المعدل.

خامسا /المواقع الالكترونية:

- 1- قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوربي على الموقع الالكتروني،
[. https://share.google/iq2bUiXI68kBwWVgI](https://share.google/iq2bUiXI68kBwWVgI)
- 2- <https://www.coe.int/en/web/cepej/cepej-european-ethical-charter-on-the-use-of-artificial-intelligence-ai-in-judicial-systems-and-their-environment>
- 3- [.https://council-state.iq/?article=119](https://council-state.iq/?article=119)
- 4- [. https://share.google/IuBokXg9BAdPRtSfp](https://share.google/IuBokXg9BAdPRtSfp)

سادسا: المصادر الأجنبية:

- 1- Eugene Charniak, Drew McDermott, Introduction to Artificial Intelligence, Addison-Wesley Publishing Company, Canada, 1985.
- 2- Margaret A. Boden, Artificial Intelligence-A Very Short Introduction, Oxford University Press, UK, 2018.

Sources

First/ Books:

- 1- Dr. Ahmed Kamal El-Din Moussa, The Theory of Evidence in Administrative Law (A Comparative Study), Dar Al-Fikr Al-Arabi, Egypt, 2012.
- 2- Dr. Adam Wahib Al-Nadawi, A Summary of the Law of Evidence, Legal Foundation, Iraq, 2017.
- 3- Dr. Arwa Bint Abdulrahman Bin Othman Al-Jaloud, The Provisions of Artificial Intelligence Applications in Space, Qadaa Center for Research and Studies, Riyadh, 1444 AH.
- 4- Dr. Betchim Boujemaa Al-Haditha, Artificial Intelligence in Judicial Justice: In Light of the Provisions of Law and Comparative Jurisprudence up to 2002, Alfa for Documents for Publishing and Distribution, Algeria, 2023.

-
- 5- Dr. Burhan Khalil Zureik, *The System of Evidence in Administrative Law*, Al-Daoudi Edition, Damascus, 2009.
 - 6- Dr. Sher Ali Arnous, *Artificial Intelligence*, Dar Al-Sahab for Publishing and Distribution, Cairo, 2008.
 - 7- Dr. Bouziane Souad, *Methods of Proof in Administrative Disputes (Concept and Equation of Proof)*, Dar Al-Huda for Printing and Publishing, Algeria, 2015.
 - 8- Dr. Tawfiq Hassan Faraj and Essam Hassan Faraj, *Rules of Date in Civil and Commercial Matters*, Al-Halabi Legal Publications, Beirut, 2003.
 - 9- Dr. Hazem Muhammad Al-Shara, *The Electronic Judge and Electronic Courts*, Dar Al-Thaqafa for Publishing, Jordan, 2010.
 - 10- Dr. Khaled Hassan Ahmed, *Artificial Intelligence from a Human and Criminal Perspective*, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Alexandria, 2021.
 - 11- Dr. Khaled Saeed, *Proof in Civil Disputes (University Study in Light of Moroccan Law and the Regulations of the Court of Cassation)*, Dar Al-Salam for Printing, Publishing and Distribution, Al-Hurriya, 2014.
 - 12- Dr. Samir Abdel-Sayed Tanago, *Provisions of Obligation and Stability*, Al-Wuduh Legal Library, Alexandria, 2009.
 - 13- Dr. 14. Dr. Adel Abdel Nour, *Introduction to Artificial Intelligence*, Dar Al-Faa for Printing, Publishing and Distribution, 2010.
 15. Dr. Abdel Aziz Abdel Moneim Khalifa, *Litigation Procedures and Evidence Before the Executive Judge*, Al-Maaref Establishment for Distribution, Alexandria, 2008.
 16. Dr. Abdel Aziz Abdel Moneim Khalifa, *Evidence Before the Administrative Judge*, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Alexandria, 2008.
 17. Dr. Abdullah Ibrahim Al-Faqi, *Artificial Intelligence and Expert Systems*, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Jordan, 2012.
 18. Dr. Abdel Wahab Mohamed Abdel Wahab Al-Saada, *Artificial Intelligence Achieved by Justice in Justice and as a Lawyer*, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Alexandria, 2025.
 19. Dr. Mohamed Al-Muntasir Al-Dawoudi, *Legal and Practical Problems in Administrative Judiciary*, Dar Al-Qalam for Printing, Publishing and Distribution, Law, 2005.
 20. Dr. 21. Dr. Muhammad Tawfiq Iskandar, *Experience*, Dar Houma, Algeria, 2002.

-
22. Dr. Muhammad Yusuf Allam, *Clear Evidence Before the Legal Judiciary: Between Positive Law and Islamic Law*, Center for Legal Publications, Cairo, 2012.
 23. Dr. Mahmoud Muhammad Suwaif, *Artificial Intelligence Crimes (The New Criminals)*, Dar Al-Jami'a Al-Jadeeda, Alexandria, 2022.
 24. Dr. Manani Farah, *Evidence in Law*, Dar Al-Huda for Printing, Publishing and Distribution, Algeria, 2008.
 25. Dr. Hisham Abdel Moneim Akasha, *The Role of the Administrative Judge in Evidence*, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Egypt, 2003.
 26. Dr. Hammam Muhammad Mahmoud Zahran, *A Concise Guide to Evidence in Civil and Commercial Matters*, Dar Al-Jami'a Al-Jadeeda, Alexandria, 2003.
 27. Dr. Hammam Muhammad Mahmoud, *Principles of Evidence in Civil and Commercial Matters*, Dar Al-Jami'a Al-Jadeeda for Publishing and Distribution, Egypt, 2002.
 - 27- Shadi Kamal Khater, *Artificial Intelligence and Electronic Courts*, Mahmoud Center for Printing, Publishing and Distribution, Egypt, 2025.
 - 28- Muhammad Ali Abu Ali, *Liabilities for Industrial Damages*, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2024.

Second/ New:

- 1- Hamas Omar, Abdul-Nour Abdul-Khaliq, *Artificial Intelligence as a Mechanism for Evidence*, *Journal of Rights in Science and Technology*, Volume 5, Issue 1, 2025.
- 2- Dr. Sayed Ahmed Mahmoud, Maryam Emad Muhammad Anani, *Artificial Intelligence and Governance: A Comparative Analytical Study*, *Journal of Simple Sciences*, Volume 66, Issue 66, 2024.
- 3- Dr. Shadi Muhammad Arafa Hijazi, *Evidence by Electronic Means in Administrative Contracts (A Comparative Study) between the Egyptian and Saudi Systems*, **Ghair Wadhah* Journal*, Volume 10, Issue 73, 2020.
- 4- M.M. Yasser Abdel Moneim Muhammad, *Artificial Intelligence in Criminals*, **Al-Iraqiya* Journal*, Volume 73, Issue 5, March 2025.
- 5- Houshat Fawzia, *Artificial Intelligence: What Impact on Administrative Justice?* **Al-Matat* Journal*, Volume 29, Issue 1, 2024.

Third/ Legal Matters:

- 1- Electronic Signature and Electronic Transactions Law No. 78 of 2012.
- 2- Civil Procedure Law No. 83 of 1969, as amended.
- 3- State Council Law No. 65 of 1979, as amended.
- 4- Iraqi Evidence Law No. 107 of 1979, as amended.
- 5- Iraqi Penal Code No. 111 of 1969, as amended.

Fifth/ Websites:

- 1- European Union Artificial Intelligence Charter, available at:

<https://share.google/iq2bUiXI68kBwWVgI>

- 2- <https://www.coe.int/en/web/cepej/cepej-european-ethical-charter-on-the-use-of-artificial-intelligence-ai-in-judicial-systems-and-their-environment>

- 3- <https://council-state.iq/?article=119>

- 4- <https://share.google/IuBokXg9BAdPRtSfp>

Sixth/ Foreign Sources:

- 1- Eugene Charniak, Drew McDermott, Introduction to Artificial Intelligence, Addison-Wesley Publishing Company, Canada, 1985.
- 2- Margaret A. Boden, Artificial Intelligence-A Very Short Introduction, Oxford University Press, UK, 2018.